وثيقة رؤية سياسية لأوضاع سوريا في مرحلتها الانتقالية

مقدمة:

استبشر السوريون خيراً بسقوط نظام حزب البعث ورئيسه الوريث بشار الأسد في الثامن من شهر كانون الأول ٢٠٢٤، حيث عمت مظاهر الفرح أرجاء البلد بالخلاص من حكم استبدادي فاسد طال خمسة عقود ونيف، واستلام هيئة تحرير الشام زمام السلطة في العاصمة دمشق، الذي قوبل بترحيب رسمي عربي وإقليمي ودولي واسع، تجسد بلقاءات مكثفة وزيارات رسمية متبادلة توّجت بصدور قرارات إلغاء العقوبات على سوريا ورفع اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، سبقها ورافقها إقدام الشرع وفريق عمله على تدابير في الداخل السوري، أبرزها عقد ما عُرف بـ(مؤتمر النصر)، وتنصيب الشرع رئيساً، مروراً بعقد (مؤتمر حوار وطني)، وصولاً إلى صياغة (إعلان دستوري) والمصادقة عليه، وتشكيل حكومة انتقالية، وكذلك تشكيل (مجلس شعب) بمثابة سلطة تشريعية في ضوء مضامين الإعلان الدستوري وما يتمتع به الرئيس من حجم الصلاحيات التي خوَّلته أيضاً باتخاذ قرار إعلان انضمام سوريا إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، فكانت تفاهمات واتفاقات (الشرع - عبدي) قد لاقت ترحيباً واسعاً في الوسط الكردي والوطني السوري العام وكذلك الفعاليات الكردستانية والأوساط العربية الرسمية منها والشعبية، وفي سياق متصل، من العبث تجاهل ما حصل بالأمس القريب من جرائم وفظائع ضد المدنيين العزل في مناطق الساحل السوري ومحافظة السويداء وغيرهما، والتي تركت أضراراً جسيمة على السلم المجتمعي، ناهيك عن إضعاف وضرب جسور الثقة بنوايا أصحاب القرار في العاصمة دمشق.

وبعد مضي قرابة عامين على سقوط سلطة نظام حكم الحزب الواحد، لا يزال السوريون يعانون بمختلف أطيافهم وشرائحهم أزمات حقيقية، تتصدرها موجات الغلاء الفاحش والخلل الفاضح في سلم الأجور والأسعار، التي مردها تخبط وفشل السياسات الاقتصادية المتبعة، وتفشي المحسوبيات على حساب أصحاب الكفاءات وذوي الاختصاص سعياً وراء زرع وتوسيع شبكة الولاءات التي لا تهمها منطق الشراكة في خدمة الصالح العام للشعب والوطن وسيادة القانون، حيث تزداد العوائق والأعباء أمام مهام البناء وإعادة الإعمار، التي تقتضي توفير بيئة قانونية آمنة تضمن حماية وتشجيع مشاريع الاستثمار وتوفير فرص العمل للجميع دون تمييز.

إن الإجماع الوطني السوري على حقيقة وجود تنوع ديني ومذهبي وقومي وثقافي، والإقرار بأولوية واجب وضرورة نبذ وتجريم الكراهية ومخاطر التكفير والتنافر في المجتمع السوري يشكل أساساً لا بديل له لحماية حياة المدنيين واحترام خصوصيات المجتمعات المحلية على قاعدة تضافر كل الجهود لاستعادة سوريا لعافيتها، كي ينعم السوريون بحقوقهم في حياة حرة وكريمة لا مكان فيها للقمع والجوع والتمييز، ومواصلة السير على طريق العمل بلا تردد لخدمة مشروع إجماع وطني ومواطنة متساوية في ظل سيادة القانون ودستور عصري يضمن حقوق الجميع.

أولاً: في الشأن الوطني السوري

• حماية وحدة سوريا أرضاً وشعباً والدفاع عن سلامتها وسيادتها الإقليمية بالارتكاز على مبدأي الشراكة الوطنية والمواطنة المتساوية، في إطار احترام مبادئ القانون الدولي.

• الحوار السوري - السوري ضرورة وطنية، يشارك فيه ممثلو جميع المكونات القومية من تعبيرات سياسية وفعاليات ثقافية ومجتمعية، ويساهم في إقرار مشروع دستور جديد ينسجم مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة، يصون الحريات العامة والفردية وحرية الرأي والتعبير في ظل سيادة القانون.

• مواصلة التأكيد على مبدأ استقلالية القضاء وسيادة القانون، وفصل السلطات.

• إحلال اللامركزية بدلاً عن المركزية المفرطة في إدارة شؤون البلاد، سيخفف الأعباء عن المركز ويوفِّر حوافز وموجبات إنجاح مشاريع التنمية المستدامة والمتوازنة على مستوى البلاد، دون إهمال أو تهميش لأيَّة منطقة أو محافظة.

• حماية وتفعيل دور ومكانة النقابات والاتحادات المهنية والجمعيات الحرفية والتعاونية في البلاد.

• ضمان حرية تشكيل الأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي وحرية الصحافة والإعلام وفق القانون.

• نبذ التمييز والتَّطرف والكراهية المتأتية أساساً من نزعات الاستعلاء القومي أو الديني أو المذهبي، ونشر ثقافة اللاعنف، والتأكيد على حيادية الدولة حيال جميع الأديان والمعتقدات على قاعدة تجنب إقحام الدين في شؤون الدولة والسياسة.

• اعتماد سياسة اقتصادية متوازنة ومشاريع تحقق الأمن المائي والغذائي للجميع، وتحسين مستوى معيشة المواطنين عبر اعتماد سلّم التوازن بين الأجور والأسعار وتوفير فرص العمل للجميع، بغية تحقيق العدالة الاجتماعية.

• يعد القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني، لذا من الضروري دعمه بتأمين مستلزمات الإنتاج من قروض مصرفية وبذار وأسمدة ومحروقات، بغية الاستمرار في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، ومنح المنتجين هامش ربح يمكنهم من الاستمرار في الانتاج والتشبث بالأرض.

• صون حقوق المرأة وضمان التّمتُّع الكامل بها، دون انتقاص أو تمييز.

• اعتماد منظومة شاملة للعدالة الانتقالية، تقوم على كشف الحقيقة، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، وإنصاف الضحايا، وتعويض المتضررين، وكشف مصير المفقودين، وضمان حقوق عائلاتهم. وتجنب النزعة الانتقامية أو العقاب الجماعي، لأن الهدف من العدالة الانتقالية هو تأسيس مجتمع أكثر عدلاً واستقراراً، وليس إنتاج دورة جديدة من الانتقام.

• إيلاء الاهتمام اللائق بأوضاع الجالية السورية في بلدان الاغتراب وضمان حقوق أبنائها، وكذلك توفير مستلزمات عودة آمنة وطوعية وكريمة لجميع النازحين والمهجرين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

• استرداد القطع الأثرية السورية وحماية الأوابد التاريخية.

ثانياً: في الشأن الكردي السوري

لما كانت القضية الكردية في سوريا تشكل جزءاً من مجمل قضايا البلاد، من الواجب حلها في إطارها الوطني السوري، وإن جميع مكونات الشعب السوري مدعوة إلى تفهم عدالتها كونها قضية وطنية ينبغي الدفاع عن مشروعيتها بغية إيجاد حلول وطنية مناسبة لها من شأنها حماية السلم الأهلي والمساهمة في استتباب الأمن والاستقرار في البلاد، كان للمرسوم الرئاسي رقم (١٣) لعام ٢٠٢٦ وقعه الإيجابي ولا يزال، كما وأن التفاهمات والاتفاقات التي توجت باتفاقية ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦، وخطوات عملية دمج وتوحيد المؤسسات القائمة بما فيها وزارتا الدفاع والداخلية، وكذلك وزارة التعليم العالي وغيرها والسير بالعمل الدؤوب على طريق استكمال تطبيق بنود ومضامين المرسوم والاتفاقيات تلك باتت تشكل الخيار الأفضل للمرحلة الانتقالية ومفتاحاً صالحاً للبناء عليه في سياق تناول وحل القضية الكردية في سوريا. وشكل كونفرانس ٢٦ نيسان ٢٠٢٥ محطة مهمة في إطار المساعي المبذولة لتوحيد الموقف والصف الكردي.

وحقيقة الأمر أن سياسة إنكار الوجود القومي للكرد، ومعاناتهم من سياسات التعريب القسري، وتعرضهم على مدى عقود وعهود لاضطهاد قومي ومشاريع عنصرية وتدابير وتعاميم استثنائية منها - سري للغاية - ناهيك عن الحرمان الكامل من التمتع بأبسط حق من حقوقهم القومية الطبيعية المشروعة جعلهم يعانون الغبن والغربة، ولأجل سدّ الثغرات أمام إثارة النعرات اللاوطنية واللاإنسانية، ورفع الغبن والحيف الذي لحق بالشعب الكردي نرى ما يلي:

• الكرد مكوّن تاريخي وأصيل يشكِّل جزءاً لا يتجزأ من الشعب السوري، وثاني أكبر قومية تعداداً في البلاد بعد المكوّن العربي، له كامل الحق في ضمانة دستورية للغته الأم، وحقوقه القومية المشروعة في إطار حماية وحدة البلاد وتطورها الحضاري.

• السعي من أجل توحيد الخطاب السياسي ووحدة الصف الكردي في سوريا، وتشكيل هيئة اعتبارية تمثل الكرد في سوريا.

• ضرورة الأخذ في الاعتبار خصوصية المناطق الكردية (الجزيرة، كوباني، عفرين)، لدى اعتماد اللامركزية في إدارة شؤون البلاد.

• إحداث مجمع علمي للغة الكردية في العاصمة دمشق.

• تعويض المتضررين جرّاء السياسات التمييزية الشوفينية، وخاصة المتضررين من نتائج قرارات لجنة الاعتماد والإحصاء الاستثنائي لعام 1962، وكذلك التطبيقات المشوهة لقوانين الإصلاح الزراعي والتأميم في أرجاء البلاد.

• إيجاد حل قانوني لمشروع الحزام العربي في محافظة الحسكة، وإزالة آثار عمليات التعريب في المنطقة.

• الحرص على استقلالية القرار الكردي السوري، عبر اعتماد سياسة موضوعية، بناءً على معطيات واقع الكرد في سوريا.

• تجريم وإدانة أصحاب نزعة معاداة الكرد.

ثالثاً: في الشأن الكردستاني العام

• الانطلاق من واجب وضرورات احترام تباينات خصوصية ومعطيات كلّ ساحة عمل في المجال الكردستاني عامة، بما يخدم وجود الكرد التاريخي، ويعزّز أواصر التعاون بين شعوب المنطقة، بما يخدم قضايا السلم والاستقرار.

• التضامن المشروع مع النضال العادل للشعب الكردي في أرجاء كردستان، وذلك انطلاقاً من الواجب القومي والإنساني.

• رفض سياسات التمييز والاضطهاد، وإدانة حملات الإبادة بحق الكرد الإيزيديين، وضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها رفع الغبن عن كاهلهم، وتوفير سبل تمكينهم للعودة إلى مناطق سكناهم التاريخية، وممارسة شعائرهم الدينية بحرية.

رابعاً: في المجال الإقليمي والدولي

• الاحتكام إلى القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة بما فيها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان في حلِّ الخلافات والنزاعات الإقليمية والدولية.

• تأييد السياسات والجهود الإقليمية الرَّامية إلى تعزيز السلم والاستقرار الإقليمي على قاعدة ومبدأ احترام سيادة الدول وحسن الجوار وفق القوانين والأعراف الدولية.

• إنّ تنامي الشعبوية ونزعات الوطنية الشوفينية في العالم يهدد قضايا السلم والاستقرار الإقليمي والدولي.

• تسليط الأضواء على أهمية تنفيذ مقررات وتوصيات المحافل الدولية والإقليمية بخصوص حماية البيئة والمناخ العالمي.

إن قبول مواصلة العمل على هدى الأسس والتوجهات الآنفة الذكر لما فيه خير ومصلحة شعبنا وبلدنا سوريا، سيساهم في بلورة مشروع إجماع وطني يشمل الحراك الكردي السوري، وجميع مكونات الشعب، لتتضافر كل الجهود وتصب في خدمة الصالح العام لسوريا وشعبها.

القامشلي ٢١ -١١-٢٠٢٦

الملتقى الوطني الكردي السوري